



المصدر: الامم - رام

التاريخ: ٢٨ / ٧ / ١٩٧٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

## حول الأراضي لا بد من التوسع الأفقى المستصلحة الى جانب التوسع الرأسى

تواجه سياسة استصلاح واستزراع الاراضى موجات من النقد الذى يبنى على عدم وجود فلسفة واضحة للمشكلة وعدم بلورة الهدف الذى يسمى اليه المجتمع من اقدام على زراعة اراض جديدة - من تلك ما اثاره المهندس/ عبد العظيم ابو العطا فى جريدة الاهرام من النقد الذاتى باعتبار سيادته رئيسا للهيئة العامة للمشروعات الزراعية ورئيسا للجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية.

ولذلك لمعركة استزراع الاراضى الجديدة تحت ظرونها الطبيعية القاسية ومشاكلها الصعبة المتعددة هى فى واقع الامر معركة وطنية تحريرية ومن المفروض عند توافر الاستشارات نتيجة لسياسة الانفتاح استكمال مقومات الإنتاج بالأراضي المستصلحة .

ان ما قاله المهندس عبد العظيم ابو العطا بجلية الاستعاج والمواجهة للجنة الزراعة والرى بجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ١٧/٦/٧٤ من ان جميع مياه السد العالى قد استنفدت اليوم دون ان تزيد فدانا واحدا من الرقعة المستصلحة اهدار لمشروعاتنا الكبرى وتشكيك فى المنجزات الخفية للورتنا وظلم للجهود المخلصة للبناة والعطاء المسئول الملتزم من العاملين فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى . . ولعل اعترافنا بالحقيقة بوجود مشاكل فى الرى والصرف بالأراضى القديمة والجديدة على حد سواء مسألة حيوية لا تستهدف النقد والقاء التبعية على الغير بقدر ما تستهدف بالدرجة الاولى رفع كفاءة الانتاج - وبدون هذا الاعتراف سوف لا تتوفر

من الناحية الموضوعية نجد ان عدد سكان مصر قد تضاعف خلال الثلاثين سنة الاخيرة ووفقا لمعدلات الزيادة الجارية سيصبح عدد السكان حوالى ٧٠ مليون نسمة فى نهاية هذا القرن .

وعلى ذلك فلا مناص من اقدام على التوسع الأفقى والرأسى مهما قابلنا من صعاب والحقيقة التى يجب ان نقتل فى اذهاننا انه على الرغم من التكلفة الزائدة نسبيا فى اعداد الاراضى المستصلحة للإنتاج ، فلا زالت تمثل اسهل وأرخص مصادر العمالة فى مجالات الإنتاج بصفة عامة حيث تقل الاستثمارات اللازمة لتشغيل وهددة العمل فى الإنتاج الزراعى عن الصناعى بدرجة واضحة ، لاسيما بعد ان ابتكرت الصناعات التى تعتمد على التشغيل الذاتى الالى . فضلا عن ان الإنتاج الزراعى مالم يمس له بديل والموارد الاستراتيجية والحيوية سواء الغذائية او الصناعية التى تطلب المزيد منها هى نفس الموارد التى تعمل على تويرها الدول المتقدمة ولم يخترع التطور الصناعى عن الانتظار حتى يتولى الإنتاج الزراعى .



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

العلمى تزخر بالعلماء الزراعيين على المستوى العالمى . والذي ينتصنا حقيقة هو الاستثمارات التي توظف لتطوير الزراعة كما ينتصناهم تسويقنا الخارجى وفتح آفاق جديدة له . وتكثينا التجارب المريرة التي تحمل نتائجها الزراعيون في مشروعات نفذتها بعض الشركات الاجنبية كلفت الدولة أكثر من أربعين مليون جنيه يقطع مسالوط ومناطق الري بالرشي بمديرية التحرير وأقنوا وجنوب غرب التحرير .

كما أن من رأي ضرورة تكوين مجتمعات صناعية زراعية تعاونية يمتد إليها الإنتاج على فريجي المعاهد العلمية الزراعية والصناعية والتجارية للانفجاس في المجتمع الريفي للفئات الناهية من أبناء الفلاحين على أن يكون عملهم كمنتجين بالوسائل المتطورة نموذجاً يعم مصر . فليس من الطبيعي أن يستمر المجتمع الفلاحي كما هو صورة لمجتمع القرون الماضية ، وإيجاد المزارع المتطورة فكراً وعيلاً هو معركة تحد تفوضها مصر ولذلك لا بد من أن يخطط للمشروعات الزراعية أصحاب الخبرة والتكافة الزراعية والاقتصاديات والاجتماعية لتوجيه المجتمع الى الكسب من أصحاب المهارات والفكر الحديث لامتناس المالاة للزائدة وتطوير وسائل الإنتاج وتنويعه .

ان تخطيط المشروعات الزراعية دون هدف واضح لا يصح الاستثمار فيه ، ومن الضروري التفكير في مستقبل الأراضي الجديدة انطلاقاً من العقائل التالية :

● أن مصر لا بد من أن يتولر بها الناتج الاستراتيجي من الحبوب والزيوت ولى سنة ٢٠٠٠ سنضطر الى استبدال مساحة البرسيم بمحاصيل غذائية ما لم يزد القمح والذرة الى أكثر من ضعف الإنتاج الحالي .

الاستثمارات اللازمة لحل هذه المشاكل . ان السد العالي الذي خاضت مصر الصراع المرير في سبيل انجازه والذي أنفق عليه ٢٥٠ مليون جنيه قد حقق افراضه وغطى تكاليفه عن طريق انتاجنا الزراعي بزيادة تمثل بأكثر من مائة مليون جنيه خلال السنوات التسع الاخيرة . حيث زاد انتاج الافرة بعد بناء السد بنحو ٢٦ مليون أردب قيمتها ١٨٠ مليون جنيه - كما زاد انتاج الارز بنحو ٩ ملايين ضريبة قيمتها حوالي ٢٧٠ مليون جنيه وذلك بالاسعار المصرية التي تعتبر أقل من نصف الاسعار العالمية قبل رفع سعر البنترول .

وانصافاً للحقيقة نستطيع أن نقول أن انشاء هذا السد كان يفرض بالضرورة منذ اللحظة الاولى تنفيذ مشروعات الصرف منعا من ارتفاع مستوى الماء الارضى الذي عرض كثيراً من الأراضي للتدهور واثروا في انتاجيتها .

وان ما ذكره المهندس عبد العظيم أبو العطاء في مقاله من أن البعض يقولون أن الأراضي الجديدة هي مجال العمل الوحيد لعشرات الالوف من الزراعيين الذين ستخرجهم الجامعات والمعاهد والمدارس في السنوات القادمة وهو عامل لا يمكن أن يؤثر في تحديد مستقبل الأراضي الجديدة . ان ما قلت به في اجتماع اللجنة ولازلت اتولر ان في مصر خبرات علمية زراعية هي التي سيتمند عليها التطور في العالم العربي والافريقي خلقتها التجربة الرائدة في مجال التوسع الزراعي الامتى طوال عشرين عاماً .

وان من رأي الاعتقاد على الخبرة الفنية المصرية التي لا تنتصها المعلومات التكنولوجية في انتاج المحاصيل التقليدية أو البستانية أو الحيوانية أو الداجنة أو التصنيع الزراعي - وان جامعاتنا ومؤسساتنا الزراعية ومراكز البحث



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية في الدول المستوردة .

● ان انشاء هيئات ومؤسسات متعددة للاضطلاع بمسئولية الاراضي الجديدة ظهر خطره من عدم تكامل التخطيط مع التنفيذ بل ادى الى مراعات مهنية انحرفت بالهدف الذي يتطلع اليه المجتمع وامة مشروعاتنا الزراعية في عهد مراكز القوى وسنوات النكسة هو اعتبار ان الزراعة مشاع لكل من يرى نباتا اخضر في حين ان الزراعة الحديثة لكونها متصلة بالنبات والحيوان والانسان وهي العوامل الحية في الكون قد اعتبرت اعتد واصعب عمل في الدول المتحضرة - والذين سعوا الى القبر يعانون حتى اليوم من الافات الزراعية ويماتون ما تتلته العوامل الجوية . ولقد آن الاوان لاعتبار مسئولية الاراضي الجديدة مسئولية متخصصين في العلوم الطبيعية والكيمياء والحيوية وليست مما يكتب بالسماع .

### هلال السيد الحطاب

رئيس قسم الانتاج النباتي  
بكلية الزراعة جامعة القاهرة

● ان الاراضي الجديدة هي المتنس الوحيد لخلق معاضات جديدة تستوعب الزيادة السكانية مستقبلا وتقوم لبيها الصناعة كما تقوم بها المصنعت الزراعية الصناعية مع التركيز على محاصيل الاملاف لانتاج اللحوم والالبان والدواجن .

● ان توزيع الارض على سفار الملاك بالبيع سوف ينقل بؤس المجتمع الفلاحي القديم الى الارض الجديدة لان الملكية الممتدة سوف تؤدي مع الزمن الى هجر الفلاح حتى من اطعمام نفسه . وفي رأي ان نتجه السياسة الزراعية كجزء من السياسة العامة التي رفع فضل الفرد مع الزمن وليس تملكهم ارضا بنضائل دخلها مع الزمن .

● ان ربط تصدير الخضروات والفاكهة الطازجة بالاراضي الجديدة فيه ظلم مزدوج لكليهما واعتقد ان الانتاج للتصدير يمكن تحقيقه في الظروف البيئية المناسبة وبالتسويق والتكامل اذ يمتد التصدير على توفير وسائل النقل الحديثة ووجود